أثر المقاولاتية على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1991–2019

The impact of entrepreneurship on unemployment in Algeria An econometric study during the period from 1991-2019

د. عوار عائشة[1]

[1] جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)، aichaaouar@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2022/04/10 **تاريخ القبول:** 2022/06/10 **تاريخ النشر:** 2022/06/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية تجريبيا في أثر المقاولاتية على البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 1991–2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) لتقدير نموذج قياسي يتضمن متغيرين مستقلين: العمل لحساب الخاص (النشاط المقاولاتي) والناتج المحلي الإجمالي ومتغير تابع : معدل البطالة. توصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ووجود أثر ايجابي ومعنوي لمتغير المقاولاتية على البطالة، كما تم التوصل إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبيا ومعنويا على البطالة في الجزائر.

كلمات مفتاحية: المقاولاتية، البطالة، نموذج ARDL، الجزائر.

تصنيفات JEL : L26، C51، J23، J64

Abstract :

This paper empirically examines the impact of entrepreneurship on unemployment in Algeria over the period from 1991 to 2019 using the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL) to estimate an econometric model that include two independent variables: self-employment (entrepreneurship activity) (ENTREP), gross domestic product (GDP) and the dependant variable: unemployment rate. The results found a long-term equilibrium relationship between the study variables and the entrepreneurship variable has a positive and significant impact on unemployment as it has also been found that GDP negatively and significantly affects unemployment in Algeria.

Keywords: Entrepreneurship; Unemployment; ARDL model; Algeria.

JEL Classification Codes : L26, C51, J23, J64

المؤلف المرسل: عوار عائشة، **الإيميل:** aichaaouar@yahoo.fr

المقدمة:

تعتبر كل من البطالة والنمو الاقتصادي من اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تسعى الحكومات إلى تحقيق مستويات مقبولة منها مع محاولة الحفاظ على استقرارها لفترات زمنية طويلة، حيث تسعى الدول النامية إلى التقليل من معدلات البطالة للمستويات المقبولة بتنشيط الدورة الاقتصادية والرفع من معدل ووتيرة نموها مثلما هو الحال في الدول المتقدمة، و الجزائر كغيرها من سائر دول العالم تعاني من البطالة، لكنها بنسبة يعتبرها كثير من الباحثين غير مبررة، نتيجة المجهودات المختلفة التي تبذلها الدولة أولا، و ثانيا أنها دولة تتوفر على كل الإمكانيات—المادية والبشرية–منها خاصة، التي تمكنها من إعتماد برامج ناجعة للتقليص من هذه الظاهرة.

عرفت السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بالمقاولة، حيث بينت دراسات عديدة مساهمة هذه الأخيرة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وذلك بتأثيره المباشر والايجابي على الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص شغل جديدة ودائمة. فيعتبر العديد من الباحثين أن مساهمة المقاولة أو النشاط الريادي في التنمية الاقتصادية يتبين من خلال ظهور وحدات اقتصادية (مؤسسات) تتميز بالاستدامة والنمو والابتكار.

كما يعتبر الفكر المقاولاتي الشغل الشاغل الذي تحرص كل دولة على غرسه وتعزيزه في نفوس شبابها، على اعتبار انه المخرج الفريد للحد من ظاهرة البطالة والتخلص من آثارها السلبية على المجتمع على العموم، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الميكانيزمات والآليات التي من شأنها القضاء على هذه المشكلة. ومن هذا المنطلق فإننا نحاول من خلال ورقتنا البحثية هذه طرح الإشكالية الآتية:

ماهو أثر المقاولاتية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1991–2019)؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح الفرضيتين التاليتين:

- هناك علاقة ايجابية بين الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة في الجزائر.
- وجود علاقة ايجابية بين العمل لحساب الخاص و معدل البطالة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على واقع المقاولاتية والبطالة في الجزائر.
-التطرق للأدبيات الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة لهذا الموضوع .
-تحديد أثر المقاولاتية على البطالة في الجزائر.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة وجمع وتحليل بعض المعطيات المرتبطة بموضوع البحث، كما اعتمدنا المنهج القياسي في قياس أثر المقاولاتية على البطالة في الجزائر وذلك خلال الفترة (1991-2019) باستخدام برنامج Eviews9.

الدراسات السابقة

اهتمت الأدبيات الاقتصادية بموضوع المقاولاتية والبطالة حيث أثارت العلاقة بينهما اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، وتعود دراسة هذه العلاقة إلى البحث الذي قام به Oxenfeldt سنة 1943 حيث كان من بين الباحثين الأوائل الذين أشاروا إلى أن الأفراد الذين يعانون من مشكلة البطالة أو يتقاضون أجور منخفضة قد يتحولون إلى مزاولة العمل الحر كبديل لكسب عيشهم. (Audretsch & AL, 2001, pp. 1-23) وقد تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات التجريبية ذات صلة بموضوع الدراسة توصلت إلى نتائج متباينة حول طبيعة العلاقة بين المقاولاتية إذ أن الصلة بين هذين المتغيرين لا تزال غامضة وغير واضحة ،كما اختلفت هذه الدراسات من حيث المنهجية و تنوعت باختلاف عينات الدول التي شملتها، ومن بين ذلك دراسة Faria and Al (2010) حيث أظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية على مجموعة بيانات دول OECD أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين البطالة والمقاولاتية أي أن مستوى ريادة الأعمال تؤثر على معدل البطالة وكذلك البطالة المرتفعة تعزز المزيد من ريادة الأعمال.(Faria & AL, 2010, pp. 1282-1291) وأوضحت دراسة Rui Paptista, A.Roy Thurik (2012) التي أجريت على 31 دولة خلال الفترة 2008-2010 أن العلاقة بين المقاولاتية والبطالة هي علاقة شائكة وغير واضحة لذلك يجب وضع استراتيجيات دعم ريادة الأعمال تتماشى وخطط التنمية للدول لتشجيع السلوك الريادي مع التركيز على الابتكار والإبداع وتوفير بيئة ذكية لثقافة ريادة الأعمال. واختبرت دراسة Jose M. Plehn-Dujowich (2012) العلاقة بين ريادة الأعمال والبطالة والنمو لعشر قطاعات في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام بيانات ربع سنوية تغطي الفترة 2000-2009، وبالاعتماد على نموذج VAR.وقد توصلت الدراسة إلى أن المقاولاتية تؤثر ايجابيا على النمو وسلبيا على البطالة كما أن النمو له تأثير سلبي على البطالة وتأثير ايجابي على المقاولاتية وأن للبطالة تأثير ايجابي على كل من ريادة الأعمال والنمو، أو بتعبير آخر أن البطالة تحفز روح المبادرة إلا أن ريادة الأعمال تقلل من البطالة كما يحد النمو من البطالة وفي المقابل تحفز هذه الأخيرة النمو.(Jose & AL, 2012, pp. 1-30) وهدفت دراسة Azer Dilanchie (2014) إلى قياس أثر ريادة الأعمال على البطالة في جورجيا خلال الفترة 2003- 2013، وقد تبين أن الزيادة في نشاط ريادة الأعمال يؤدي إلى خلق فرص العمل والتخفيف من معدلات البطالة المرتفعة في جورجيا كما خلص الباحث إلى أن جورجيا تمر بمرحلة انتقالية تجعل من ريادة الأعمال تؤدي دورا حيويا في التقليل من البطالة.(Azer, 2014, pp. 2233-3878) وقام Dvouletý, O (2017) بدراسة العلاقة بين المقاولاتية والبطالة في مجموعة فيشغراد V4 في وسط وشرق أوروبا للفترة 1998-2015 وتحليل مدى انخراط الأفراد في نشاط ريادة الأعمال خلال فترات ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول. توصلت النتائج إلى أن ارتفاع معدلات البطالة مرتبط بشكل عام بزيادة نشاط المقاولاتية.(Dvouletý, 2017, pp. 42-53) وفي دراسة ل Apaydın, Şükrü (2018) أجراها على تركيا باستخدام مجموعة بيانات ربع سنوية للفترة 2000-2016 في محاولة للإجابة على التساؤل التالي: هل ريادة الأعمال تؤثر على البطالة في تركيا أو أن التغيرات في البطالة تحدد ريادة الأعمال ؟، استخدمت ARDL الذي أكد وجود علاقة عكسية بين ريادة الأعمال والبطالة أي أن الزيادة في نشاط المقاولاتية تقلل من معدل البطالة في تركيا. (Apaydın, 2018, pp. 1-10)أما دراسة Aileen L. CAMBA (2020) باستخدام نماذج التكامل المشترك (ARDL، منهجية جوهانسن، منهجية أنجل جرانجر، OLS) والتي أجريت على الفليبين للفترة الممتدة من 2001-2017 تشير إلى وجود علاقة

ايجابية وطويلة المدى بين ريادة الأعمال والبطالة وعلاقة عكسية في الأجل القصير. (Aileen, 2020, pp. 533-542) ويبحث ساسي وحاج أحمد (2020) في أثر ريادة الأعمال على البطالة في الجزائر للفترة 1995-2017 بتطبيق منهجية ARDL، خلص الباحثان إلى وجود أثر سلبي وغير معنوي لمؤشر العمل الحر على البطالة وذلك نظرا لطبيعة النشاط المقاولاتي الذي يرتبط غالبا بالضرورة. (ساسي و حاج أحمد، 2020، الصفحات 298-314)

1- واقع المقاولاتية والبطالة في الجزائر

1-1- واقع المقاولاتية في الجزائر

مرت المقاولاتية بفترات زمنية مليئة بالإسهامات و النظريات العلمية من قبل الباحثين والعلماء منذ القرن السادس واستمر البحث في هذا المجال إلى يومنا هذا أين أصبحت المقاولاتية أهم أسس التنمية الاقتصادية، كما أن المقاولاتية تعتبر في الوقت الراهن من بين المجالات البحثية الهامة، مما استوجب علينا جمع مجموعة من التعاريف المرتبطة بها حيث لا يختلف مفهوم المقاولاتية عن غيره من المفاهيم الاقتصادية و الإدارية التقليدية أو الحديثة، و قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول "على أنه شخص يمكن تمييزه من خلال الخصائص التالية من: منظم للمشروع و لأرباحه (صاحب عمله)، يحب المخاطرة (مغامر)، منتهز للفرص ومبتكر، (BOUKSANI & MEZIANE, 2011, p. 3) كذلك المقاول هو المبادر في تبني الأفكار الجديدة، وهو من يسعى إلى اكتشاف الفرص وتعظيمها ومن يمتلك روح المخاطرة، والرؤية الواضحة والقدرة على التخطيط والتعامل مع الظروف الغامضة، من أجل إضافة قيمة أو تطوير منتجات لتحقيق الربح والنمو. (الشيخ، 2009، صفحة 498)

أما المقاولاتية هي القدرة والرغبة في تنظيم و إدارة الأعمال بكافة أنواعها، عن طريق إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطرة المصاحبة، واستقبال المكافئة الناتجة. بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. (النجار و العلي، 2008، صفحة 7)

يعتبر Gartner المقاولاتية على أنها عملية إنشاء منظمات جديدة وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب القيام بالدراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموعة النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء منظمته الجديدة. (jaziri, 2009, p. 128)

كما يحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، نجد منها: (الحدي، 2016، الصفحات 98-99)

-الثقة بالنفس: حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة.

- القدرة على احتواء الوقت وتنظيمه: من الضروري لصاحب الفكرة أو المشروع القيام بمجموعة من الأعمال في الوقت الحاضر، والتي يكون لها تأثير في المستقبل. فلا يمكن أن نتصور نجاح المشروع دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.

-الإبداع والابتكار (على إختلافهما) هما ضروريان في تطوير الأعمال و المؤسسات. الإبداع قد يثري الشركة أو المنتج أو الخدمة بأفكار تعطي ميزة تنافسية تزيد المبيعات. أما الإبتكار فإنه كفيل بخلق ثورة في المنتجات أو الخدمات التي تطرحها الشركة من خلال إعادة تصميم بيئة العمل الحالية لإدخال تعديلات على المنتج أو إبتكار منتج جديد من المواد و الأدوات الموجودة أصلا.

-الاستعداد والميل نحو المخاطر: إن أهم ما يجب أن يتمتع المقاول هو الشجاعة والمخاطرة، بالعمل الشاق وانتهاز الفرص السانحة دون كلل أو ملل.

-**المهارات التقنية**: وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.

إدراكا منها بالأهمية المتزايدة للعمل المقاولاتي، لما له من مساهمة في الدخل المحلي الخام وبالتالي التنمية الاقتصادية، حاولت الجزائر تحسين مناخ الاستثمار من خلال إرساء العديد من الآليات وإنشاء العديد من الصناديق، واستحداث العديد من صيغ التمويل المساعدة على إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر مخرجات العمل المقاولاتي، ومن بين اهم الآليات والصيغ المستحدثة للتشجيع على الاستثمار وخلق المؤسسات نجد:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(**ANDI**)
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (**CNAC**)
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**)
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**ANGEM**)
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**ANDPME**)

الجدول(01): تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
PME الخاصة	618515	658737	711 275	777259	851511	934 037	1 022 231	1 074 236	1 141 602	1 193 096
PME العامة	557	572	557	557	542	532	390	267	261	243
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934 569	1 022 621	1 074 503	1 141 863	1 193 339

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع وزارة الصناعة www.industrie.gov.dz

Bulletins d'information statistique de la PME n°20-36

نلاحظ من الجدول 1 الزيادة المسجلة في مجموع عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة من 180671 مؤسسة سنة 2010 الى 1.193.339 نهاية سنة 2019. وهذا راجع لزيادة عدد المؤسسات الخاصة، كما نلاحظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة تسجل انخفاضا حيث كان عددها 778 مؤسسة سنة 2001 أصبح 243 مؤسسة سنة 2019 وسبب الانخفاض يعود إلى الخوصصة التي يفرضها قانون اقتصاد السوق.

كما أن ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هو نتيجة للمخططات والمجهودات التي قامة بها الحكومة الجزائرية في دعم إنشاء هذه المؤسسات ، ففي سنة 2004 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتمثل الوكالة إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار، وتعمل الوكالة على منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة فقد تمنح قروض لمشاريع صغيرة، أو تساهم مع البنوك في تمويل مشاريع تتطلب تمويلات أكبر. (حازم، 2017، صفحة 11)

الجدول(02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر (2018-2019)

القطاع	2018	النسبة %	2019	النسبة %	التطور%
الفلاحة	7168	0.63	7481	0.63	4.37
الطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة	2985	0.26	3066	0.26	2.71
البناء والاشغال العمومية	185137	16.21	190170	15.94	2.72
الصناعات التحويلية	99938	8.75	103693	8.69	3.76
الخدمات	585983	51.32	614375	51.48	4.85
الحرف	260652	22.83	274554	23.01	5.33
المجموع	1141863	100	1193339	100	4.51

Source : Bulletins d'information statistique de la PME données de l'année 2019, n°36, Edition Avril 2020, p.14

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2018 و2019 تتوزع ع في قطاع الخدمات بنسبة 51.32% و 51.48% على التوالي، هي النسبة الأكثر مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتلياها مباشرة قطاع الحرف بنسبة 22.83%و 23.01% على التوالي، ثم البناء والأشغال العمومية ، وبنسبة أقل قطاع الصناعات التحويلية ، لتكاد تنعدم في قطاعي الفلاحة والطاقة والمناجم بنسب على التوالي: 0,63% و0.26%.

ترجع سيطرة قطاع الخدمات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتوفر الإمكانيات التي يقتضيها قطاع الخدمات فهي في المتناول ويمكن توفيرها، بالإضافة إلى سهولة إجراءات تأسيس هذا النوع من النشاطات.

1-2- واقع البطالة في الجزائر

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت و تواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية، بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي وهي غالبا تنتج عن زيادة السكان و عن المشاكل الاقتصادية، وهي ظاهرة عالمية لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات متقدمة كانت أو نامية، وتحظى دراسة البطالة باهتمام العلماء والباحثين والسياسيين بالنظر لما لهذه الظاهرة من خصائص سواء من حيث حجمها أو تطورها، أو من حيث أسبابها والعوامل التي تؤدي إليها، و سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو سكانية أو تكنولوجية أو إدارية أو تنظيمية...إلخ أو النظر إلى أثارها على النواحي الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية والأمنية. (شلوف، 2017، صفحة 439)

و الجزائر كغيرها من سائر دول العالم تعاني من البطالة، لكنها بنسبة يعتبرها كثير من الباحثين غير مبررة، نتيجة المجهودات المختلفة التي تبذلها الدولة أولا، و ثانيا أنها دولة تتوفر على كل الإمكانيات—المادية والبشرية-منها خاصة، التي تمكنها من إعتماد برامج ناجعة للتقليص من هذه الظاهرة، والجدول 3 يوضح تطور نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2020.

الجدول(03): نسب البطالة في الجزائر من 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسب البطالة	9.961	9.971	10.969	9.829	10.600	11.214	10.498	11.709	11.731	11.383	13.956

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2021.

نلاحظ من الجدول 3 كان فيه انخفاض في معدلات البطالة من 2010 بنسبة 9.961% إلى غاية سنة 2019 بنسبة 11.383% ويرجع ذلك إلى تحسن الوضعية المالية بفضل ارتفاع المداخيل من عائدات المحروقات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية و الانفتاح الاقتصاد الوطني على الأسواق العالمية هذا التحسن أدى إلى انخفاض معدلات البطالة إذ تم خلق مناصب شغل نتيجة تطبيق سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي وآليات التشغيل التي تم استحداثها. أما بالنسبة لسنة 2020 لاحظنا ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر بنسبة 13.956% وسبب الارتفاع يرجع إلى الأزمة الصحية التي تمر بها الجزائر بسبب جائحة كوفيد19 ما يعني أن تفشي الفيروس المستجد وإجراءات الحجر التي تم اتخاذها عبر مختلف الدول في القارات الخمس ساهم في تنامي اللامساواة وتضرر العديد من الفئات الاجتماعية بسبب تدني القدرة الشرائية للمواطن كما أثرت الجائحة على العالم بأسره وخاصة في الجوانب الاقتصادية.

2- الدراسة القياسية

2-1- متغيرات ونموذج الدراسة

تهدف هذه الدراسة القياسية إلى تقدير أثر المقاولاتية على البطالة في الجزائر باستخدام ثلاث متغيرات تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي و العمل لحساب الخاص للتعبير على المقاولاتية كمتغيرين مستقلين ومعدل البطالة كمتغير تابع، وقد تم تجميع البيانات السنوية للمتغيرات محل الدراسة للفترة (1991-2019) من قاعدتي بيانات البنك الدولي WB وصندوق النقد الدولي IMF، جميع المتغيرات تأخذ شكل اللوغاريتم الطبيعي.

وعليه يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$UNEMP = f(ENTREP, GDP)$$

ويمكن أن يكتب النموذج وفق الصيغة اللوغاريتمية التالية:

$$Log(UNEMP_t) = \beta_0 + \beta_1 Log(ENTREP_t) + \beta_2 Log(GDP_t) + \varepsilon_t$$

حيث:

$UNEMP_t$: معدل البطالة في الزمن t.

$ENTREP_t$: العمل لحساب الخاص في الزمن t.

GDP_t: الناتج المحلي الإجمالي في الزمن t.

β_0، β_1، β_2: تمثل معلمات النموذج المراد تقديرها.

ε_t: يمثل الخطأ العشوائي.

2-2- منهجية الدراسة

سوف تعتمد هذه الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Auto–regressive Distributed Lag ARDL) المطور من طرف بيرسون والذي لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس المستوى مثل اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وجرانجر وإنما يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلسلة الإحصائية إذا كانت مستقرة عند الرتبة صفر أو عند الرتبة الأولى أو مزيج وإنما الشرط الوحيد ألا تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني، كما يمكن استخدام هذا النموذج في حالة سلسلة زمنية قصيرة (حالة العينات الصغيرة) إلى جانب هذا تعتبر نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل أكثر دقة من الطرق الأخرى للتكامل المشترك كما يمكن قياس العلاقة في الأجل القصير بين متغيرات النموذج من خلال نموذج تصحيح الخطأ.

يتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وفق الخطوات التالية:

2-2-1- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Test

يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة التي تتمثل فيما يلي: $H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$ وذلك بمقارنة قيمة الإحصائية (F) مع القيمة الحرجة الجدولية، ويتم قبول هذه الفرضية إذا كانت قيمة الإحصائية (F) أصغر من القيمة الجدولية، مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات تتمثل فيما يلي: $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$ وذلك إذا كانت قيمة الإحصائية (F) أكبر من القيمة الجدولية. (pesaran, Shin, & Smith, 2001, pp. 289-326)

2-2-2- تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل.

2-2-3- اختبار نموذج تصحيح الخطأ

بعد القيام بتقدير النموذج في الأجل الطويل يتم تقديره في الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن للنموذج الهيكلي وينبغي أن تكون إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير إلى التوازن بالأجل الطويل.

2-3- نتائج الدراسة

2-3-1- اختبار جذر الوحدة

تتعدد طرق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية سنقتصر في دراستنا على اختبار ديكي فولر الموسع، (Dickey & Fuller, 1979, pp. 427-431) الجدول الموالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول(04): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون لجذر الوحدة

المتغير	اختبار ADF		اختبار PP		درجة التكامل
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
UNEMP	-0.533 (0.8701)	-4.614 (0.0011)	-0.731 (0.7697)	-4.617 (0.0011)	I(1)
ENTREP	-1.381 (0.5764)	-2.047 (0.0409)	-0.803 (0.8027)	-2.081 (0.0380)	I(1)
GDP	-0.816 (0.7989)	-4.150 (0.0034)	-0.910 (0.7697)	-4.154 (0.0034)	I(1)

*مستقرة عند المستوى 01%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه باستخدام اختباري الاستقرارية لديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة عند المستوى لمتغيرات الدراسة وقبول الفرض البديل باستقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول وبالتالي فان المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

2–3–2– اختبار جذر الوحدة

بعد تحديد درجة تكامل متغيرات الدراسة والتأكد من أن رتبه تكاملهما لا تتجاوز الدرجة الأولى سنقوم بالكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة للتكتلين باستخدام اختبار Bounds Test، مع العلم أن قد تم تحديد عدد فترات الإبطاء بفترتين وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول(05): نتائج اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.351669	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات EVIEWS

يتضح لنا من خلال نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، حيث أن قيمة F-statistic جاءت أكبر من كل القيم الجدولية العليا مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقل في المدى الطويل خلال فترة الدراسة.

2–3–3– نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

بعد التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تأتي مرحلة تقدير العلاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، النتائج مدرجة في الجدول الموالي:

الجدول (06): نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
ENTREP	1.809300	0.787569	2.297324	0.0310
GDP	-0.583887	0.138874	-4.204443	0.0003
C	0.442320	1.679960	0.263292	0.7947

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات EVIEWS

تشير نتائج التقديرات لمعلمات الدراسة في الأجل الطويل لنموذج الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة أن معامل المقاولاتية الممثل بالعمل لحساب الخاص موجب وذو دلالة إحصائية على البطالة بحيث ارتفاعه بنسبة 1 % تؤدي إلى ارتفاع البطالة بنسبة 1.80% وقد يعود ذلك إلى أن الاتجاه نحو المقاولاتية صعب نوعا ما من أجل الحصول على الأموال وبسبب بعض القوانين والإجراءات التي تضفي على سوق العمل جمودا وكذلك عدم نجاح بعض المشاريع الممولة من طرف الدولة الأمر الذي لا يساهم في زيادة التوظيف والتقليل من حدة البطالة، كما كشفت النتائج أيضا أن معلمة الناتج المحلي الإجمالي جاءت سلبية ومعنوية وذلك أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة 0.58% ما يعني أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يساهم في خلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة.

2-3-4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يتم قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، الجدول رقم 7 يعرض هذه النتائج:

الجدول (07):نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير)

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ENTREP)	-0.632800	1.152262	-0.549181	0.5882
D(GDP)	-0.440888	0.133279	-3.308018	0.0031
CointEq(-1)	-0.833456	0.158755	-5.249953	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات EVIEWS

تشير نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير أن معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة ومعنوي حيث بلغت قيمته (0.83-)=(-1)CointEq باحتمال 0% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ،هذا يعني أن سرعة التصحيح بلغت 0.83 في السنة الواحدة للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل، أي عملية التصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تستغرق حوالي سنة وشهرين.

كذلك اتضح من خلال الجدول أن ريادة الأعمال ذو تأثير سلبي وغير معنوي على البطالة في المدى القصير بينما تبين أن الناتج المحلي الإجمالي معنوي في الأجل القصير.

الخاتمة:

تعتبر العلاقة بين ريادة الأعمال والبطالة موضوعًا مثيرًا لاهتمام الباحثين في جميع أنحاء العالم خصوصا في زمن الركود العالمي والتسريح الجماعي للعمال، وفي محاولة لحل مشكلة البطالة أصبحت المقاولاتية أحد الخيارات المهمة للتقليل من معدل البطالة

والمشاكل التي تأتي منها. راهتمت هذه الدراسة بأثر المقاولاتية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991–2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، أظهرت نتائج التقدير ما يلي:

– وجود علاقة تكامل مشترك بين المقاولاتية والبطالة في الجزائر

– وجود علاقة طردية ومعنوية بين المقاولاتية والبطالة في الأجل الطويل يظهر ذلك من خلال معلمة متغير العمل لحساب الخاص ذات الإشارة الموجبة والمعنوية، يمكن إرجاع ذلك إلى القيود والإجراءات المختلفة التي اتخذتها الحكومة وبسبب الصرامة التي سببتها التشريعات في سوق العمل وعدم وجود تطابق في المهارات الوظيفية في سوق العمل الجزائري، وكذلك نقص الوعي وإقبال الشبان الجزائريين نحو العمل المقاولاتي وبالأخص خريجي الجامعات فبالرغم من أن نسبة البطالة في تزايد مستمر وتمس بشكل خاص الأشخاص المؤهلين والمتحصلين على شهادات إلا أنهم يفضلون مناصب مستقرة وبالتالي ستزيد البطالة في صفوفهم خاصة في الظروف الاقتصادية الحالية وتدهور وضعية الشغل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

– هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في الأجلين القصير والطويل

– معامل تصحيح الخطأ سالب أي أن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بلغت حوالي سنة وشهرين.

في ظل النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات الآتية:

– إدراك دور الحكومة في القيام بعمل حملات إعلامية واسعة على مستوى البلد تستهدف الشباب في مختلف الأعمار لتشجيعهم على المقاولاتية والعمل الحر ومن اجل خلق الاستعداد والتوجه للعمل المقاولاتي.

– تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية في تسهيل الإجراءات مع البنوك، مع العمل على تنويع مصادر التمويل

– ضرورة تعزيز ثقافة المقاولاتية والتي من دونها لا يمكن ترسيخ مناخ مناسب للاستثمار وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وهذا من خلال الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ويتعين عليها ان تقيم جسور الالتقاء مع المقاولة .

– تقريب هيئات الدعم والمرافقة من الجامعة على غرار مشروع "دار المقاولاتية" التي ترعاه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).

– تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تقديم منتجات وطنية، تحمل خصائص محلية تتميز بها، بإجراء دراسات و بحوث، تكون تحت رعاية هيئات مختصة و منظمة لذلك.

المصادر والمراجع:

1. Aileen, L. C. (2020). Estimating the Nature of Relationship of Entrepreneurship and Business Confidence on Youth Unemployment in the Philippine. Journal of Asian Finance, Economics and Business , 7 (8), 533-542.
2. Apaydın, Ş. (2018). The Relations Between Unemployment and Entrepreneurship in Turkey: Schumpeter or Refugee Effect. MPRA Paper (88923), 1-10.
3. Audretsch, D., & AL. (2001). Does entrepreneurship reduce unemployment? Tinbergen Institute Discussion Paper 074/3 , 1-23.
4. Azer, D. (2014). Relationship between Entrepreneurship and Unemployment: The Case of Georgia. Journal of Social Sciences , 3, 2233-3878.

5. BOUKSANI, R., & MEZIANE, A. (2011). L'ETUDE DES FACTEURS MOTIVANTS LES ENTREPRENEURS A CREER LEURS ENTREPRISES EN ALGERIE. Les journées internationales sur l'entreprenariat, Les mécanismes d'aide et soutien à la création d'entreprises en Algérie : opportunités et obstacles. BISKRA.
6. Dickey, D., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Association (74), 427-431.
7. Dvouletý, O. (2017). WHAT IS THE RELATIONSHIP BETWEEN ENTREPRENEURSHIP AND UNEMPLOYMENT IN VISEGRAD COUNTRIES? 1. Central european business review , 6 (2), 42-53.
8. Faria, J., & AL. (2010). Entrepreneurship and unemployment: a non linear bidirectional causality. Economic modelling , 27, 1282-1291.
9. jaziri, R. (2009). Une Vision renouvelée des paradigmes de l'entrepreneurial : Vers noueux enjeux et nouveaux eléfits. Tunisie: Gafsa.
10. Jose, M., & AL. (2012). The Dynamic Relationship between Entrepreneurship, Unemployment, and Growth: Evidence from U.S. Industries. SBA office of Advocacy , 1-30.
11. pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bound Testing Approaches to the analysis of level relationships. Journal Applied Economic , 16, 289-326.

12. جمعة صالح النجار، و عبد الستار محمد العلي. (2008). الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة. عمان: دار الحامد.

13. حجلة سعيدة حازم. (2017). آليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة الوادي، الجزائر.

14. فريد شلوف. (2017). واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر: الأسباب والتحديات. مجلة الباحث الاجتماعي (13).

15. فؤاد نجيب وآخرون الشيخ. (2009). صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن: سمات وخصائص. المجلة الأردنية في ادارة الأعمال ، 4 (9).

16. محمد الأمين ساسي، و محمد حاج أحمد. (2020). دزاضة العلاقة بين المقاولاتية و البطالة في الجصائس باضتخدام نموذج الانحداز الراتي للفجوات الصمنية الموشعة (ARDL). مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال ، 6 (4)، 298-314.

17. نجوية الحدي. (2016). المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية (العدد4).